

قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة

عبد الرحمن تومحي

استاذ الاقتصاد - جامعة بومرداس

I- تحديد المصطلح

1- بداية علينا أن نفرق لغويا بين: الواقعة، الحادثة، الكارثة، ثم الأزمة.
الواقعة: مؤنث الواقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فتغشاهم .
الحادثة: مؤنث الحادث، وجمعها حوادث وحادثات، وهي الشئ أول ما يبدو، أو نقيض القديم
الكارثة: جمع كوارث وهي الشئ المسبب للغم الشديد.
الأزمة: ونقول الأزمة، هي جمع إزم وأزم وأزمات وأوازم، وتعني الشدة والضيقة، نقول أزمة اقتصادية وازمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه . وهناك حكمة تقول :
(أصل كل دواء الأزم) ، بمعنى الامتناع عما يضر .

2- أما اقتصاديا، فالأزمة هي ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي .

مثال: أزمة الديون، العجز المزمّن في ميزان المدفوعات، البطالة الجامحة، انهيار قيمة العملة، الانخفاض الشديد والمستمر لقيم الأسهم المتداولة في سوق البورصة، توقف زبائن مهمين عن الدفع لإحدى المؤسسات ... الخ.

- يرى الماركسيون بأن الأزمة الاقتصادية هي نتاج التناقضات الواردة في طريقة الإنتاج الرأسمالي .
- وهناك من عرف الأزمة بأنها حالة يواجهها متخذو القرار في أحد الكيانات الإدارية (الدولة، مؤسسة، مشروع... الخ)¹، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذو القرار القدرة على السيطرة، أو تحديد الاتجاه العام لها في المستقبل

II- الخصائص

تتميز الأزمة بجملة من الخصائص من أهمها :
1. متداخلة ومتشابكة ومعقدة سواء أكان الأمر يتعلق بعناصرها وأسبابها، أم كان يقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها، كمثّل طائرة تجارية تسقط لخلل ما، فإذا كانت شركات التأمين تعطي لها تفسير سلبي نتيجة التعويضات التي تدفعها، فإن شركات صنع الطائرات تعطي لها تفسير ايجابي لأنها ستلتقى طلبات على طائرات أخرى .

2. المفاجئة والاستحواد على صدارة الأحداث، حيث تأخذ حيزا هاما من الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد .
3. مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي نتيجة الخسائر التي تنجم عنها ، بحيث إن لم تعالج في وقتها يمكن أن تؤدي إلى أوضاع غير مرغوبة .
4. صدمة ودرجة عالية من التوتر، حيث تسبب اضطرابات نفسية للأشخاص مثلا بسبب الإفلاس قد ينتحر الشخص المفلس مما يزيد في تعقيد الأزمة .
5. أنماط تنظيمية غير مألوفة، وابتكار لطرق المعالجة والاستيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات المفاجئة.
6. درجة عالية من التنسيق والاتصال بين الأطراف ذات العلاقة .

III. التصنيف

عادة ما تصنف الأزمة حسب المعايير التالية:

1. حسب نوع ومضمون الأزمة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بيئية، ثقافية، أمنية... الخ)
2. حسب النطاق الجغرافي للأزمة : محلية ، إقليمية ، جهوية ، دولية .
3. حسب حجم الأزمة: بسيطة، حادة.
4. حسب العمر الزمني لبقاء الأزمة: أزمة انفجارية سريعة، أزمة بطيئة طويلة.
5. حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة: هذا المعيار يستند إلى نوعية ومضمون التهديد ، فقد يكون موجه بالخصوص إلى شبكة المعلومات، أو حصار اقتصادي، أو غزو عسكري .. الخ

IV. الأزمة في الأدب الاقتصادي

يمكن إيجاز الخلفية الفكرية اللازمة للازمة الاقتصادية عند الغرب من خلال مدرستين:

الأولى: بقيادة كارل ماركس، حيث يرى هذا الأخير بأن الذي يحدد قيمة السلعة هو العمل اللازم لإنتاجها من قبل عامل متوسط في النشاط، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون أجر العامل معادلا لقيمة السلعة التي أنتجها، وذلك حتى يتسنى له تأمين معيشته، وجعله في وضع يساعده على المزيد من الإنتاج. غير أن الرأسمالي يقوم بتشغيل العامل لمدة أطول تفوق الاجر الذي يدفعه له، والخلاصة: أن قيمة السلعة المنتجة أعلى من الأجر المدفوع له، وهذا الفرق يسميه "فائض القيمة" حيث يأخذه الرأسمالي .

والذي يحدث هو مضاعفة فوائض القيمة عند الرأسمالي والتي تترجم على شكل سلع أو خدمات، وبما أن أجور العمال في الواقع هي أدنى من القيمة الفعلية لعملهم لن يتمكنوا من شراء

جميع السلع التي أنتجوها ، فيحدث انقطاع في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك يؤدي في الأخير إلى اختناق في الأسواق من جراء فائض الإنتاج فتكون الأزمة.

– انهيار الأسعار

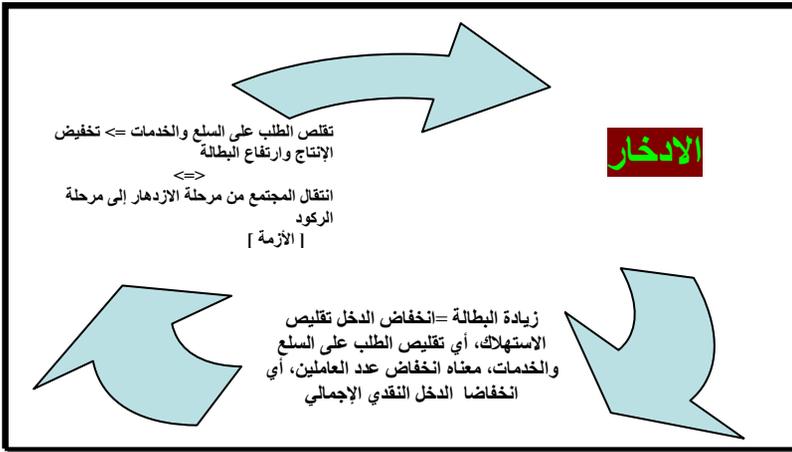
– إفلاس صغار المنتجين لكونهم لم يستطيعوا مقاومة تدهور الأسعار

– بالمقابل تقوم الشركات القوية باستغلال منتجات الصغار فتصبح حينها محتكرة للسوق

الثانية: بقيادة جون مينارد كنز، حيث جاءت نظرياته حين استفحلت الأزمة المالية والاقتصادية مع مطلع سنة 1929 في أمريكا، والتي دعا من خلالها إلى واجب تدخل الدولة منتقدا بشدة النظرية الكلاسيكية، حيث نعتها بكونها تهتم بتفسير التصرفات الفردية لكل من المنتج والمستهلك ولكنها عاجزة عن تفسير الظواهر الاقتصادية، وقال لقد أخطأت هذه النظريات في تأكيدها على أن مصلحة الأفراد تؤدي حتما إلى المصلحة العامة، في حين أن مصلحة الفرد تتطلب الادخار بينما المصلحة العامة تتطلب اللجوء إلى الإنفاق والتشجيع على الاستهلاك .

وبصورة موجزة ومركزة فإن الخاصية الرئيسية للأزمات عند كنز أنها أزمات محتملة دوريا، كما لو تكون ظاهرة مألوفة لهشاشة وعدم استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي .

مخطط رقم 01: يبين نظرية كنز في تفسير أسباب الأزمة



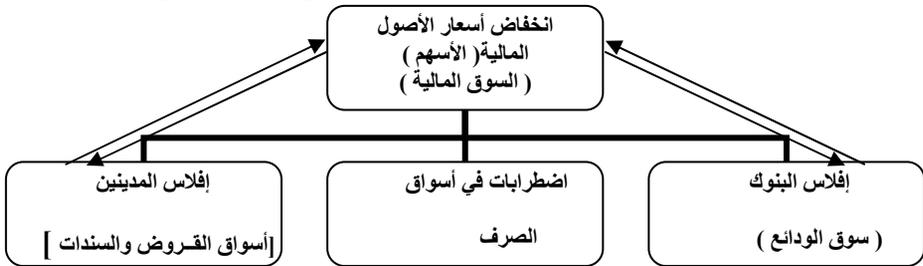
المصدر: من إعداد الباحث

V- تعريف الأزمة الاقتصادية وأقسامها

- التعريف:** بشكل مبسط ، تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها فترة انقطاع لمسار النمو الاقتصادي السابق ، بل حتى انخفاض للإنتاج ولفترة يكون فيها النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي².
- التقسيم:** للأزمة الاقتصادية تقسيمات مختلفة ربطها الاقتصاديون بالمظاهر التي تميزها:
1. أزمات العملة ، حيث يحدث أن تتعرض عملة بلد ما لهجوم عنيف من قبل المضاربين ، مما يؤدي لانخفاض شديد في قيمتها ، وهنا تحدث الأزمة إذا تغاضت السلطات في الدفاع عنها ، كالتدخل في سوق الصرف الأجنبي أو الرفع في سعر الفائدة .
 2. أزمات مصرفية، كأن يتعرض بنك أو مجموعة من البنوك إلى تدافع شديد من قبل المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب، مثل ما حدث في جنوب شرق آسيا .
 3. أزمة المديونية الخارجية ، إذ يصبح البلد المعني غير قادر على الوفاء بتسديد ديونه تجاه دائنيه ، كما حدث في بلادنا مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي .
 4. أزمات مالية شاملة ، وهي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية وتصبح عندها غير قادرة على العمل بكفاءة ، مما تنجر عنها آثار غير مرغوبة على الاقتصاد الحقيقي ، كأزمة السيولة والتوقف عن الوفاء بالالتزامات ، أو انفجار فقائيع الأصول مثل ما حدث في سوق الأوراق المالية باليابان سنة 1990 .
- IV- ماذا يقصد بالأزمة المالية ؟ .**

تعرف الأزمة المالية العالمية بأنها اضطراب يصيب النظام المالي برمته ، حيث تنخفض أسعار الأصول المالية أو إفلاس المدينين أو إفلاس البنوك أو اضطرابات في أسواق الصرف كما هو موضح في الشكل التالي .

مخطط رقم 02: يبين التأثير المتبادل للأزمة في النسيج المالي



المصدر: من إعداد الباحث

– إن عدم قدرة بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها ، كما حدث في أزمة المديونية سنة 1982 . وعلى هذا الأساس فقد تنتقل أزمة المديونية من سوق القروض والسندات إلى الجهاز المصرفي .

– وبنفس الصورة إذا ظهرت حالات إفلاس في البنوك ، سوف تؤدي هذه الحالة حتما إلى انخفاض في تقديم القروض إلى المقترضين ، وبالتالي احتمال إفلاسهم كما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة سنة 1929 .

– كما أن أزمة سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات بسبب تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى .

– إن تخفيض قيمة العملة المحلية ، أو حتى مجرد التوقع بذلك ، هذا يؤدي إلى ظهور موجة من السحب للودائع الموجودة لدى البنوك من أجل تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى تفاديا لخسائر الصرف ، مما يتسبب في أزمة سيولة لدى البنوك .

– كما تنتقل الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات، وهذه الحالة غالبية الحدوث، لأن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم ، والعكس صحيح .

– ويظهر جليا من خلال المخطط السابق بأن الأزمة سوف تنتقل حتما من أسواق الودائع إلى السوق المالي ، والعكس صحيح ، ذلك لأن هناك عدد كبير من البنوك يعتبر كمتعامل في السوق المالية ، إما كوسطاء ماليين أو تجار الأوراق المالية .

VII - أهم أزمات القرن العشرين المالية

**كن لطيفا مع الناس أثناء صعودك لأنك ستقابلهم في طريقك إلى أسفل"
ويلسون ميزنر**

لقد عرف القرن العشرين العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، بداية من الكساد العظيم (1930 – 1939) مروراً بتباطؤ الخمسينات (1954 – 1960) وبركود السبعينات والثمانينات (1975 – 1984)، وانتهاء بأزمات (1987، 1994، 1997)

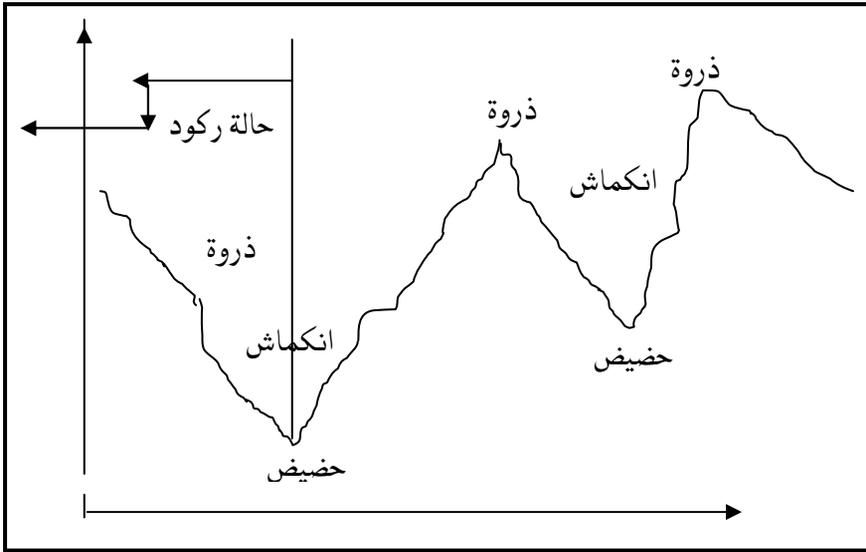
لو تصفحت معي أي مرجع هام من مراجع منظري الرأسمالية لوضعت يدك على تحاليل ليست بالقليلة، كلها تؤكد ظاهرة ما يسمى " بالدورات الاقتصادية " والتي من خلالها يعطي التاريخ الاقتصادي قراءة ، مفادها بأن الاقتصاد لاينمو أبدا بطريقة سلسلة متناسقة .

وعليه فلو شهد بلد ما سنوات من التوسع والازدهار الاقتصادي ، فسوف يشهد سنوات تتلوها من الركود الاقتصادي ، أو حتى الذعر والخراب ، والمهم في المشهد أن الناتج الوطني ينخفض ، وتراجع الأرباح والدخل الحقيقي ، وتقفز البطالة إلى مستويات غير مريحة مع خسارة أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم³ .

والمهم أن الأزمة سوف تصل إلى أدنى حد لها ، ومن ثم يبدأ الاقتصاد في استعادة عافيته . قد يكون بشكل بطيء أو سريع ، تصاحبه قوة أضعف ، كما يمكن أن يحدث طفرة تتسم بمستوى عال من الطلب النشاط ، والكثير من فرص العمل ، ورفع لمستويات المعيشة ، مثلما يمكن أن يصاحب هذا النمو فورة تضخمية سريعة وارتفاع في الأسعار والمضاربات يتبعها هبوط آخر مفاجئ .

أما النتيجة التي وصل إليها المنظرون للرأسمالية تتمثل في كون أن ظاهرة الدورات الاقتصادية تتشكل من أربعة متغيرات أساسية هي : حركات الارتفاع والانخفاض في المخرجات ، والتضخم ، وأسعار الفائدة ، والتوظيف ، وبمعنى آخر هي الصفات التي تتميز بها اقتصاديات السوق كلها ، حيث تدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات ، أين يكون فيها الاقتصاد في حالة من التوسع أو في حالة من الانكماش ، كما يوضحه الرسم البياني التالي :

رسم بياني رقم 01 : يوضح مراحل الدورة الاقتصادية.



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 587

الدورة الاقتصادية (business cycle) هي تآرجح مجموع الناتج الوطني ، والدخل، والعمالة، الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات ، والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها¹ .

من خلال التمثيل البياني تدرك معي كل من حالتي الركود والانتعاش التي تحدث للاقتصاد الرأسمالي ، وكأنه أقرب ما يكون إلى فصول السنة ، إذ ينتقل من الذروة إلى حالة الانكماش ثم يستمر على هذه الحالة إلى أن يصل إلى القاع ، ولكن ما يلبث أن يبدأ في الانتعاش والصعود من جديد أخذاً في التوسع ، ومع مرور الزمن يسجل مرة أخرى أعلى الرفاهية، ثم يبدأ في الانحدار إلى أن يصل إلى الحضيض وهكذا دواليك .

– إن التحرك الذي يحدثه الطلب الإجمالي أو العرض الإجمالي فجأة في النظام الرأسمالي ، جعل كثير من الاقتصاديين يبدون اهتماماً بالغاً في محاولة تفسير الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا التحرك ، لذلك لاغرابة إذا وجدنا النظريات النقدية ومنها نظرية فيردمان ونموذج المعجل (المضاعف) لصاحبه سامويلسون ، ثم النظريات السياسية ومنهم نوردهاوس ، ونظريات توازن الدورة الاقتصادية أمثال آر. لوكاس ، والمنادون بالدورة الاقتصادية الحقيقية ومنهم إي . بريسكوت .

– غير أن أفضل النظريات التي تفسر حقيقة الدورات الاقتصادية بشكل قريب من الدقة ، هي نماذج الاقتصاد القياسي ، والتي أصبحت من الأدوات المهمة في التحليل والتنبؤ بالمتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد ، شأنها في ذلك شأن مصابيح السيارة التي تنير الطريق ، وعليه فالتنبؤ الجيد يضيء ساحة الاقتصاد أمام صانعيه . وعلى الرغم من أن التنبؤ هو مهارة أكثر مما هو علم ، يبقى مستمداً لقوته من التطور الذي يجري عليه من سنة لأخرى ، ومن النتائج التي يقدمها بأكثر دقة مما تقدمه الطرق غير العلمية وغير المنهجية⁴ .

أولاً : أزمة الكساد العظيم (1930 - 1939)

1- من ذكريات الكساد العظيم

– عندما انهارت البورصة الأمريكية في أواخر عام 1929 ، تذكر "هيلين هاس" المتقاعدة أنها وقفت في الصف مع أمها أمام بنك في شيكاغو لسحب مدخراتها البالغة 50 دولاراً وخرجت من البنك بدولارين فقط .

- " هيلين هاس " البالغة من العمر (94) سنة تقيم في دار للمسنين في فونيكس، تذكر كيف سمحت أمها بإقامة غرباء في منزل الأسرة في غرب شيكاغو في الثلاثينيات لمساعدتها على كسب عيشها ، في حين كان العاطلون في الخارج يواجهون الموت جوعا. وتردق قائلة " الناس كانوا يموتون من الجوع . كانت طوابير من الناس تصطف للحصول على تفاحة . كان أمرا مؤسفا "
- ويذكر "اميرسون كولو" أن أسرته خسرت مزرعتها في كنساس عندما أغلق البنك تاركا والده دون مال لشراء البذور لمحصول العام التالي.
- وفي حين ترك الملايين أعمالهم أثناء الكساد العظيم الذي أعقب ذلك ، يذكر "كارل اوليس" أنه كان يضطر للوقوف في طابور للحصول على خبز قديم مضى عليه أسبوع يعيد تسخينه في المنزل . ووصل به الحد إلى كنس الممرات وتنظيف السيارات للحصول على بضع سنتات إضافية لأسرته ، التي كانت تعيش على وجبات بسيطة من البازلاء والقمح مع خبز قديم.
- وكان " كولو" في ذلك الوقت يرقب الأسر في ريف كانساس وهم يعودون إلى نظام المقايضة ، لتدبير عيشهم ، وسط أزمة النقود في الثلاثينيات عندما أفلس نحو تسعة آلاف بنك . تساقطوا مثل حبات السبحة ، كان شيئا مروعا .⁵

2- المناخ الاقتصادي والمالي قبل الأزمة

- خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية منتصرة وهي تملك احتياطات كبيرة من الذهب ، وبالمقابل لحق اربوا بشكل عام دمارا كبيرا في بنيتها التحتية ، ونسيجها الصناعي ، فكانت هذه الأخيرة سوقا رائجا للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء ماتعلق بالتجارة الخارجية ، أو الاستثمار الاعماري ، وهذا ما نجم عنه توسع كبير في الاستثمار ، أدى بطبيعة الحال إلى فوائض إنتاج للشركات الأمريكية ، نتيجة ارتفاع الطلب الأوروبي . بناء على هذا الأساس حققت الشركات الأمريكية أرباحا كبيرة ، أدت بالمقابل إلى ارتفاع أسهمها في السوق المالي .
- اتصفت سنوات العشرينيات في أمريكا بمضاربات حادة ، خاصة في سوق العقارات ، أين تضاعف سعر الشراء في الأراضي والبيوت (فلوريدا سنة 1925) ، كما أدت المضاربة في الأسواق المالية إلى ارتفاع الأسهم بشكل يبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية ، فعلى سبيل المثال : كانت الشركات الاستثمارية كثيرا ما تخفي خسائرها وراء ارتفاع أسعار أسهمها بغية استقطاب اكبر عدد من المساهمين ، رغبة منها في الحصول على أرباح أكثر ، وهي كما ترى معاملات غير

أخلاقية تؤدي إلى المغالاة في الأسعار (البيع الصوري ، الشراء بغرض الاحتكار، استغلال ثقة الزبائن ، اتفاقيات المتاجرة ، اتفاقيات الخيار ... الخ) .

نتيجة

إن مثل هذا الوصف للمناخ يقودنا إلى استنتاج الأسباب التي تقف وراء الأزمة ، بداية من الفائض في الإنتاج الذي لم يقابله بالضرورة المستوى المطلوب من الاستهلاك ، نظرا لعدم تطور الاجور بنفس الوتيرة . انخفضت الأسعار ، فكان من الطبيعي انخفاض في الأرباح ، حينها تعرضت الشركات إلى الإفلاس ، وانتشرت البطالة ، وهذا سبب قوى لانخفاض أسعار الأوراق المالية . من جهة أخرى ، كان الإعصار الذي أصاب فلوريدا قد ألحق الضرر بقطاع العقارات ، مما أجبر المستثمرين في هذا القطاع ، بالتوجه دفعة واحدة إلى بيع أوراقهم في السوق المالي ، وهذا يعنى ارتفاع في عرض الأسهم ، مما دفع بالسعر إلى الانخفاض . وأخيرا ، المضاربة التي دفعت بالأسهم إلى الارتفاع بقيم مضاعفة لانعكس قيمتها الحقيقية.

3-وقوع الأزمة

انفجرت الأزمة في شهر أكتوبر من سنة 1929 ، حين انهارت بورصة نيويورك بشارع " وول ستريت " ، أين تهاوت أسعار الأسهم وخسرت من قيمتها نحو 32 مليار دولار ، وأفلس على إثرها حوالي 3500 مصرف في يوم واحد ، كما بلغت الأسعار أدنى مستوى لها ، حيث قيمت في سبتمبر 1929 بسعر 216 دولار للسهم ، غير أنها سجلت في جوان من سنة 1932 سعر في حدود 34 دولار فقط .

بتاريخ 06/03/1933 تم إغلاق كافة البنوك بأمر من الرئيس الأمريكي " روزفلت "،وبعدها بأسبوع تم السماح للبنوك التي تتمتع بمستوى مقبول من السيولة، بالعمل من جديد .

04 - من نتائج الأزمة

لا يمكن حصر كل النتائج التي ترتبت عن هذه الأزمة ، لما لها من آثار على كل الجوانب الاقتصادية منها ، والاجتماعية والسياسية والدولية ، لذلك سوف نكتفي بذكر ما نراه يتناسب مع أهداف بحثنا .

- تسببت في زعزعت الأسس والمبادئ التي بني عليها النظام الرأسمالي برتمته . ولعل أهمها ، مبادئ كنز التي قوضت الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية .

- عمق وحدة واستمرارية الأزمة، إذ استغرقت فترة دامت أكثر من عشر سنوات، وهي مدة ليست بالهينة، رافقها انخفاض في الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت معها عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين .
- تقلبات حادة في أسعار الصرف أدت إلى انهيار النظام الذهبي في كثير من البلدان، و تزامن هذا مع تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات، بسبب العجز المتزايد في الميزانية العامة وموازين المدفوعات ، وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية .
- الانخفاض الشديد في أسعار الفائدة، خاصة الفترة الممتدة ما بين 1930 و 1933 أين نزل سعر الخصم لدى بنك إنجلترا من 5,5% ، إلى 3,1% . أما في أمريكا، فقد انتقل من 5,2% إلى 2,6% .

5- تصدير الأزمة

إذا كان عطلاس أمريكا هو زكام أوروبا والعالم المتقدم، فكيف الحال بالبلدان المتخلفة؟.

الباحث

من سنن الله الكونية، أن الذي يملك التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والسياسي والثقافي، يكون مؤهلاً لقيادة العالم، وبسط نفوذه وفق المعايير التي يراها تحقق أهدافه وطموحاته، وعليه فالثقل الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به أمريكا على الصعيد العالمي ، لا يمكن أن تنافسها فيه أية دولة على الإطلاق . لذلك علينا أن نعترف بداية ما حققته من حضارة مادية، حولت الجميع إلى متغير تابع، متلق ومتأثر كما يقول الإحصاء.

هذا ما حدث بالفعل ، إذ يؤكد التاريخ الاقتصادي، على أن القروض والاستثمارات الأمريكية بدأت في التقلص وبشكل سريع منذ أكتوبر 1929 ، حيث لم تحض ألمانيا على سبيل المثال إلا بمبلغ لم يتجاوز 40 مليون دولار، خلافا للعام السابق أين استقبلت 250 مليون دولار . لذلك فمن الطبيعي أن تتقلص رؤوس الأموال المتجهة نحو أمريكا الوسطى والجنوبية ، وأوروبا بشكل عام ، الشيء الذي حد من قدرة الدول المقترضة على دفع ديونها ، مما حرّمها من التمويلات اللازمة ، وهذا السبب دفع بهذه البلدان إلى تخفيض وارداتها ، مما انعكس بشكل سلبي على استهلاكها .

تتابعت الأحداث وتسارعت بشكل دراماتيكي، وقرر حينها المنتجون في مختلف بلدان العالم الحر بتخفيض أسعار منتجاتهم، خوفا من المنافسة الأمريكية، وبالتالي التخفيض من طاقتهم الإنتاجية .

إن مثل هذه العوامل يمكن أن تكون كافية لزيادة حدة الانهيار الاقتصادي، وشلل الصناعات المعدة للتصدير، وجمود التجارة العالمية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل⁶.

جدول رقم 01: التكاليف الاقتصادية لفترات البطالة العالية بأمريكا

تعيين الأزمة	متوسط معدل البطالة %	خسائر الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) أسعار 1987	% من م ج خلال الفترة
الكساد العظيم 1930 - 1939	18.2	2.85	38.5
تباطؤ الخمسينات 1954 - 1960	5.2	46	0.3
ركود السبعينات والثمانينات 1975 - 1984	7.7	1.354	3.6

المصدر: الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 594

يبين الجدول أعلاه، كمية الخسارة في المخرجات، والتي احتسبت على أساس الفرق التراكمي بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن، والناتج المحلي الإجمالي الفعلي، إذ تؤكد إحصائيات الجدول عدم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإطلاق، خلال فترات الأزمة الثلاث محل الدراسة.

ثانيا : أزمة 1987

1- قبل أن تبدأ العاصفة

لقد شهدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ 1982 مجموعة من التطورات، يمكن اعتبارها كمؤشرات قائدة، تعرضت لتغيرات جوهرية، نستعرضها على النحو التالي:

جدول رقم 02: انخفاض معدلات الناتج الوطني لبعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي		البلد
1986	1984	
2.5	6.4	الولايات المتحدة الأمريكية
2.5	5.1	اليابان
2.4	3.0	ألمانيا الاتحادية
2.5	4.7	متوسط معدل نمو الناتج في المنظمة

المصدر: الباحث بناء على المعطيات

- إن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، هو الارتفاع الشديد في معدلات أسعار الفائدة والمستمر إلى غاية 1985. مما ساهم في تقليص حجم الاستثمارات، وبالتالي انخفاض معدل نمو التجارة الدولية، اعتباراً من نفس السنة، هذا بالإضافة إلى إجراءات الحد من الاستيراد التي قامت بها البلدان المتخلفة، نظراً لتزايد أعباء خدمة القروض العامة.

- لقد شهدت بلدان المنظمة انخفاضاً معتبراً في نمو الطلب الداخلي، إذ انقل من 5.0% سنة 1984 إلى 3.6% سنة 1986، هذا الانخفاض كان مصحوباً بانخفاض آخر لمعدلات التضخم، حيث سجل كمتوسط في بلدان المنظمة، معدل 2.8%، هذا ما يفسر الانكماش الذي لحق بالنسيج الصناعي، وتدني في الأسعار نظراً لتراجع الاستهلاك.

- وخلال نفس الفترة (1984 - 1986)، ارتفع العجز في الميزان التجاري الأمريكي من 106.5 إلى 140.6 مليار دولار، وهي نفس الملاحظة نجدها في الدول المصدرة للبترول، إذ انتقل العجز من 7.1 إلى 31.1 مليار دولار، والعكس صحيح نجده في دول المنظمة مع باقي الدول المتخلفة الغير منتجة للطاقة.

- منذ العام 1985 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض أسعار الفائدة، كاستجابة لطلب اليابان والدول الأوروبية، لما لحق بهم من آثار سلبية على حجم الاستثمارات، واستقرار الأسواق المالية بشكل عام، ولكن الذي حدث، هو اتجاه الدولار نحو الانخفاض الذي تزامن مع هزات عنيفة في الأسواق المالية الدولية.

- حيث لم تستجيب أمريكا هذه المرة بالرغم من مطالبة اليابان والمانيا الاتحادية بالتدخل لدعم الدولار ، لأن هد فيها الحقيقي كان يتمثل في تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق الدولية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بغية التخفيف من العجز في ميزانها التجاري .

- هذا الانخفاض الشديد في قيمة الدولار، أدى إلى انخفاض في أسعار الأوراق المالية وفي أهم الأسواق العالمية . حينها أنتشر الذعر في الأوساط المالية الدولية، والذي أعاد إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم .

2-الاثنين الأسود

لقد كان يوما أسودا بحق على الأسواق المالية، إذ شهد هذا اليوم الموافق لـ 19 أكتوبر من سنة 87، إقبال منقطع النظير للمستثمرين، على التخلص من أسهمهم بأي ثمن. إنه الخوف الذي دب في أوساطهم، مذكرا إياهم بأكتوبر 1929.

هبط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد ، فانتشر الذعر مثل النار في الهشيم ، وتسرب إلى باقي بورصات العالم ، حيث سادت الفوضى، إلى جانب الخسائر في أسواق المال العالمية، إذ تكبدت وول ستريت وحدها 800 مليار دولار، أي ما يعادل 26% من السوق المالي، تليها لندن بنسبة 22 % ، ثم 17 و 15 و 12 % في كل من طوكيو ، فرانكفورت ، أمستردام ، ثم تليها كل من هونغ كونغ وبروكسل بنسبة 11 %... الخ .

نتيجة

إن أهم العوامل التي كانت وراء الاثنين الأسود، تعود بالدرجة الأولى إلى التزامن الذي حصل بين العجز في الميزانية من جهة، والميزان التجاري من جهة أخرى، حيث عانت منه الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ليس بالهينة. أنجر عن هذا تزايد في تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض أرباح الشركات، ولجوء الحكومة إلى سياسات نقدية ومالية تتصف بالتغير الشديد. نظيف إلى هذا الأثر النفسى للإشاعة لدى المستثمرين.

" أعتقد أن المسؤولين في واشنطن لم يفهموا الخطر المحدق بنا "
" ألين سينال " كبير الاقتصاديين7

3- حلول الأزمة

"من أغرب ما في النظام الرأسمالي، أن أغلب ضحايا الزلزال المطالي والاقتصادي، هم من يقع على عاتقهم إعادة بنائه، إنهم البسطاء من الناس."

الباحث

إن انهيار الأسهم في أسواق المال، كان أشد واعنف من أزمة 1929، حيث بلغت درجة الخسائر الضعف تقريبا، ولو أن مستوى الانهيار عمل على الحد من استهلاك العائلات، لكانت الكارثة. لأن هذا التغيير سوف يحد من النمو، ويقلص من فرص الاستثمار، لقلّة الادخار، ومن هنا تتطور معدلات البطالة ودخول الاقتصاد في مرحلة الكساد.

تدخلت السلطات النقدية والمالية في كل الدول التي أصابتها الأزمة، وبشكل تنسيقي وتعاوني، عن طريق جملة من الإجراءات نوردها مختصرة.

– إيقاف التعامل في بعض البورصات بشكل مؤقت.

– التخفيض في أسعار الفائدة، للحد من تدهور قيم الأوراق المالية.

– دعم قيمة الدولار، وذلك بشراء كل من ألمانيا واليابان مليارات الدولارات، إلى جانب ذلك، طالبت كل من الدول الأوروبية واليابان من أمريكا، بالعمل على الحد من هذا التدهور لعملتها، عن طريق التخفيض في عجز الميزان التجاري، والميزانية العامة.

– بالمقابل طلبت أمريكا من ألمانيا التخفيض في أسعار فائدها لإيقاف التدهور في قيمة الدولار مقابل المارك.

– لجوء بعض الدول إلى فتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في الأسواق المالية، كما حدث في سوق هونغ كونغ.

لقد مكنت هذه الإجراءات وغيرها، الأسواق المالية من التقاط أنفاسها، والعودة بالأسعار من جديد، إلى مستوى ما قبل الأزمة، بعد عدة أشهر.

ثالثا : أزمات أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا وروسيا

"واللانفتاح على قواعد السوق ثمن"

الباحث

منذ 1994 إلى غاية 1997 شهدت بلدان أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا، هزات مالية عنيفة. بداية من المكسيك والأرجنتين والبرازيل، مروراً بتايلاند، الفلبين، ماليزيا، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، وانتهاءً بروسيا .

– بكلمة موجزة، يمكن القول بأن هذه الأزمات المتلاحقة، يمكن وصفها بأنها أزمات هروب رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية منها، نظراً لما تمتعت به من حرية الحركة الغير مقيدة، دخولا وخروجاً .

– وعلى هذا الأساس فإن الأزمة في الأرجنتين، لا تختلف عن مثلتها في المكسيك، أو في دول جنوب شرق آسيا، سوى في التفاصيل .

– كما أن الإفراط في الاستدانة، وانتهاج سياسات اقتصادية غير كفئة، أدى إلى عجز في موازين المدفوعات، وسرع بالسقوط في الأزمة، أسفر عنها ركود في الاقتصاد وزيادة في البطالة .

– ناهيك عن الصراع بين كبار المضاربين، أمثال "جورج ساراس"، حيث وظفت رؤوس الأموال المتاحة في تجارة العملات، بدلا من استخدامها في تمويل الاستثمارات المنتجة، والتجارة الحقيقية، وهو الشيء الذي يفسر انتقال مليارات الدولارات من اقتصاديات النمرور الآسيوية إلى جيوب المضاربين .

– بيد أن التأخر في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، والانخفاض المتلاحق لأسعار الطاقة . كلها عوامل شكلت ضغوط مالية قاسية على الاقتصاد الروسي، أدت في النهاية إلى انفجار الأزمة في أغسطس من العام 1997 .

رابعاً : الأزمة العالمية الراهنة

كم درساً يا ترى يحفظه العرب والمسلمون من هذه الأزمة ! أليست العبرة
بالنتائج ؟.

الباحث

1- كيف حدثت الأزمة المالية الراهنة؟

المكان: الولايات المتحدة

الزمان: بداية العام 2007

الفتيل: أزمة الرهن العقاري

كيف بدأت: كانت هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان (القروض) والأجهزة المصرفية العالمية .

إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات وارتفاع ممارسات المخاطرة في الإقراض والاقتراض.

وقد اتضحت الصورة أكثر عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، بسبب تسويق العقارات لمحدودي الدخل بطريقة ملتفة على قوانين الدولة، وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل.
كيف تم ذلك ؟ .

تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة ، وعند عدم السداد لمرة واحدة تحسب فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده ، فضلاً عن وجود بنود أخرى في العقد ترفع معدل الفائدة عند ارتفاعه في البنك الفدرالي الأمريكي والذي يسمى بالرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغيير .

المنافخ قبل حدوث الأزمة

شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً كبيراً في شروط الائتمان واتجاه طويل المدى في ارتفاع أسعار العقارات (السكنية منها) بما يقارب 124 % خلال الفترة: 1997 – 2006.
تحفز الكثيرون نحو الاقتراض لشراء مساكنهم الخاصة، وعلى هذا الأساس ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64 % في سنة 1996 إلى 69.2 % سنة 2004.

- خلال عامي 2006 و 2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير العادة، فارتفعت أعباء القروض العقارية على حساب المقترضين (محدودي الدخل).
- أمتنع الكثيرون عن السداد لأن الأقساط أرهقتهم.
 - بدأت أسعار العقارات في السقوط الحر.
 - قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات (توريق).
 - تفاقمت الأزمة، فلجأ المستثمرون إلى شركات التأمين لضمان هذه السندات.
 - شركات التأمين بدأت تأخذ الأقساط من المستثمرين.
 - في هذه الظروف قام البنك الفدرالي بخفض أسعار الفائدة، من 3.75% إلى 3.50% ثم إلى 2% بين جانفي وافريل من سنة 2007.
 - توقف محدودى الدخل عن الدفع.
 - اضطرت البنوك والشركات العقارية لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها.
 - عجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أي من البنوك وشركات العقار أو التأمين.
 - طالب المستثمرون بحقوقهم من شركات التأمين.
 - أعلنت أكبر شركة تأمين في العالم (a i g) عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون زبون.
 - تدخلت الحكومة بمنحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار وتملك 79.9% من رأسمالها، ثم لحقت مؤسسات أخرى مثل مورجان ستانلى وجولدمان ساكس، وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك الإخوة ليمان إفلاسه.
 - انتقلت الأزمة المالية إلى النسيج الاقتصادي الأمريكى، حيث بدأ فى الانكماش على مدار العام من سنة 2008، وظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع معدل البطالة إلى حدود 6.1%، وهو مستوى لم تشهده أمريكا منذ خمس سنوات. لم يتوقف عند هذا الحد، بل واصل تقدمه إلى أكثر من 9%، مع حلول شهر جويلية من العام 2009.

2- من أهم مراحل الأزمة

سوف نكتفى بذكر بعض الاحداث المثبتة وقائعها تاريخيا، كعينة لامتداد الأزمة وتفاقمها على النحو التالي :

- **فبراير/ 2007** : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري يرتفع إلى أعلى مستوى في الولايات المتحدة ، ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .
- **أغسطس/ 2007**: البورصات تندهور أمام مخاطر أتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- **من أكتوبر إلى ديسمبر/ 2007**: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً فى أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقارى.
- **22 يناير/ 2008**: البنك المركزى الأمريكى يخفض معدل الفائدة من 3.75 إلى 3.50 % ثم لحقه تخفيض تدريجى إلى 2 % بين يناير ونهاية أبريل من نفس السنة.
- **17 فبراير/ 2008** : الحكومة البريطانية تؤمّم بنك " نورذرن روك " .
- **11 مارس/ 2008**: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض .
- **16 مارس/ 2008** : " جى بى مرغن تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكية "بيرستينز" بسعر متدن ومع مساعدة مالية من البنك الاحتياطى الفدرالى .
- **07 سبتمبر/ 2008** : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين فى مجال تسليفات الرهن العقارى " فريدى ماك " و " فانى ماى " تحت الوصاية طيلة الفترة التى تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما ، مع كفالة ديونهما فى حدود 200 مليار دولار .
- **15 سبتمبر/ 2008** : يعلن بنك الأعمال " ليمان براذرز " إفلاسه ، وفى الوقت نفسه يعلن " بنك أوف أمريكا " شراء بنك آخر للأعمال فى وول ستريت هو " ميريل لينش " .
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قيمته 70 مليار دولار وفى نفس الوقت ، توافق البنوك المركزية على فتح مجالات الإقراض . إلا أن ذلك لم يحد من تراجع البورصات العالمية .
- **16 سبتمبر/ 2008**: الحكومة الأمريكية والاحتياطى الفدرالى تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين فى العالم " أى آى جى "، المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار ، مقابل امتلاك 79.9 % من رأسمالها .

- **17 سبتمبر 2008**: البورصات العالمية تواصل تدهورها، كما يسجل الإقراض فى النظام المالى ضعف كبير، ويزاد عندها التنسيق بين البنوك المركزية فى وضع آليات من أجل تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- **18 سبتمبر 2008**: البنك البريطانى "لويد تى أس بى" يشتري نفسه "أتش بى أو أس" المهتد بالإفلاس.
- السلطات الأمريكية تعلن على خطة بقيمة 700 مليار دولار، لتخليص البنوك من الأصول الغير قابلة للبيع.
- **19 سبتمبر 2008**: جورش بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" للتعامل مع خطة إنقاذ البنوك لتفادى تفاقم الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- **23 سبتمبر 2008**: الأزمة المالية تطغى على المناقشات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- **26 سبتمبر 2008**: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فور تيس" فى البورصة بسبب شكوك عدم القررة على الوفاء بالتزاماتها. فى الوقت نفسه بنك "جى بى مورغان" بأمرىكا يشتري منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية .
- **28 سبتمبر 2008**: خطة الإنقاذ الأمريكية تنال ثقة الكونغرس. وفى اوروبا يجرى تعويم "فورتيس" من قبل السلطات البلجيكية والهولندية ولوكسمبورغ . وفى بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبنغللى" .
- **29 سبتمبر 2008**: مجلس النواب الأمريكى يرفض خطة الإنقاذ. و وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة ، فى حين واصلت البنوك فيما بينها رفع معدلات فوائدها مانعة بذلك إعادة التمويل الذاتى .
- بنك "سيتى غروب" الأمريكى يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية .
- **02 أكتوبر 2008**: اليورو يهبط إلى أدنى مستوى له أمام الدولار منذ عام (1.38 \$ / اورو)
- مجلس الشيوخ يقر خطة بوش لإنقاذ البنوك، ويحث الرئيس مجلس النواب مرة أخرى على قبول الخطة.
- تراجع مبيعات السيارات إلى 40 ٪، مقارنة بالشهر السابق. مع ارتفاع البطالة إلى أعلى مستوى، حيث سجلت طلبات الإعانة 1/2 مليون شخص.⁸

- وصل عجز الميزانية الأمريكية بداية من شهر أكتوبر 2008 إلى غاية 30 جوان 2009 إلى حدود تريليون ومائة مليون (1.1) دولار أمريكي .

3-تداعيات الأزمة

- انكماش كل اقتصاديات العالم بدون استثناء، إذ من المتوقع أن يسجل مع نهاية العام 2009 معدل انكماش متوسط في حدود 3%. وعلى سبيل المثال فقد سجل الاقتصاد البريطاني مع نهاية الربع الثاني من العام 2009 انكماش وصل إلى أكثر من 5%.
- إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات المالية (15% في أمريكا مع نهاية السداسى الثاني من العام 2009) .
- تقدر مجموع الديون العقارية وديون الشركات مجتمعة، في حدود 39 تريليون دولار، أى ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، كما سجلت البطالة ارتفاعا لم يشهد لها مثيلا إلا فى أزمة 1929، حيث تخطت أعتاب 10% مع نهاية السداسى الثاني من العام 2009.
- تراجع كبير فى نسب نمو الدول الصناعية، و يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادى العالمى مع نهاية العام 2009 بين 1 و 2%.
- تراجع أسعار النفط للدول المنتجة والمصدرة له بنسبة تقترب من 50%، عما كانت عليه فى العام الماضى (2008) .

نتيجة

يمكن حصر أسباب الأزمة العالمية الراهنة فى خمس أسباب رئيسية، نوردتها موجزة كالتالى:

- نظام الفائدة على الودائع والقروض .
- نظام جدولة الديون مع الرفع من أسعار الفائدة، مقابل زيادة الأجر.
- نظام التجارة بالديون أخذ وعطاء.
- نظام بيع الديون.
- نظام المشتقات (التوريق) الذى يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ

4- الآثار المتوقعة للأزمة على البلدان المتخلفة.

لا يمكن بأى حال من الأحوال معرفة هذه الآثار من الناحية الرقمية التفصيلية سواء أكان الآن، أم بعد خروج الأزمة، لكون أن هذه البلدان لاتزال تتعامل مع المعطيات الإحصائية الحقيقية (إن وجدت) بثقافة الطابو، خوفا من الانفصاح أمام الشعوب، و حدوث ما هو غير

مرغوب فيه ، لكون ظاهرة الفساد مستشرية فى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية بشكل خطير، وبالتوازي مع هذا ظهرتى الفقر والبطالة والحرمان ، وهى عوامل كافية – إذا تحرك من يعانى منها بالمطالبة – فى زعزعة النظام القائم لأى بلد.

وعلى هذا الأساس – فى تقديرنا – لايمكن التصديق بما تطالعنا به بعض التصريحات الرسمية ، أو التوقعات المبنية أساسا على معطيات ، أفضل ما يقال عنها أنها تقريبية ! .غير أن الذى يمكن أن نتفق عليه ، ونؤكد ، هو تلك الآثار الكلية والتى يمكن حصرها فى النقاط التالية :

- تناقص فى الصفقات والاستثمارات الأجنبية فى المستقبل .
- التراجع فى حجم الصادرات النفطية ، وغير النفطية نحو الأسواق الرئيسية .
- انخفاض قيمة الاحتياطي من الدولار عند الدول التى تعتمد بشكل كبير فى صادراتها على المنتج الواحد المرتبط بهذه العملة .
- خسارة جزء من أصول بعض البلدان المستثمرة فى الأسواق المالية العالمية، أو فى بعض الشركات العابرة للقارات (الصناديق السيادية ، ودائع فى الاحتياطي الفدرالى ... الخ) .
- تراجع نسبة تحويلات المهاجرين بسبب التسريح للعمالة ، والخوف من المستقبل .

سؤال: كم يا ترى خسرت الاقتصاديات العربية والإسلامية منذ بداية الأزمة العالمية وإلى الآن ؟.

5- إصلاح النظام المالي العالمي

النظام اطلالى العاطفى أثبت أنه لا يخلق ثروة، بل يخلق أزمات ، وعليه، فالإصلاح الذى لا يستهدف استبداله بنظام لا يقود إليها ، هو إصلاح مضلل. الباحث

بدأت الأصوات تتعالى من هنا وهناك ، مطالبة بإصلاح مالى يجنب المؤسسات المالية والاقتصاد من صدمات مستقبلية ، يمكن أن تلحق الضرر بالنسيج الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء. وهو الشئ الذى دفع بمدير صندوق النقد الدولى " دومينيك ستروس " إلى المطالبة "بمراقبة صارمة للأسواق المالية"، معتبرا أن مايجرى من إنقاذ للمؤسسات المالية والمصرفية ، ليس إلا إخمادا للحريق الذى بات يلتهم السوق المالية⁹ .

بل أكثر من ذلك ، حيث طالب الاتحاد الأوروبي ، وعلى لسان كثير من أعضائه ، أمثال "ساركوزي" ، أنجيلا ميركل ، خفير سولانا الأمين العام للإتحاد ، مدير البنك الدولي ، الرئيس الإيطالي ، وغيرهم ، بإعادة النظر في عمل المراكز المالية العالمية ، لاسيما وول ستريت ، والمركز المالي البريطاني .

وعليه ، فلا غرابة إذا رأينا الدول الناشئة تتجاوز مثل هذا المطلب إلى البحث عن عملة دولية بديلة ، تعوض الدولار ، باعتباره مقياس لقيمة غير مغطاة ، ومرتبطة باقتصاد يعانى من عجز خيالي فى ميزانيته ، وبواجه مديونية عالية ، جراء التمويل المستمر للحروب الخارجية فى العراق وأفغانستان ، وغيرهما من مناطق العالم التى لاتخفى على أحد¹⁰ .

نعتقد أن ما يجرى لحد الآن من محاولات ، كضخ للسيولة فى كبريات المصارف والمؤسسات المالية ، وتخفيض لمعدلات الفائدة ، والتأميم أو المشاركة فى أصول بعض الشركات ، وتشديد الرقابة على الأسواق المالية ، وشراء لأصول مسمومة ، وتكثيف التعاون والتنسيق بين جهود المراكز المالية العالمية لتطبيق الأزمة ، وغيرها من الإجراءات ، جلها يهدف إلى إنقاذ المتسببين فى الأزمة من خسارة رهاناتهم ، وللوقوف على هذه الحقيقة ، عليك أن تقارن بين هذا الدعم الغير مشروط للمصارف والمؤسسات المالية من جهة ، والأموال المخصصة للرعاية الاجتماعية ، والصحة والتعليم .

لذلك ، فالإصلاح القادم ، هو أقرب إلى التشاؤم منه إلى التفاؤل لدى كل البلدان المتخلفة ، دون استثناء . فالمنتظر هو قروض جديدة من البلدان التى صاغت النظام المالي العالمى ، حتى يتسنى للأنظمة فى البلدان المتخلفة الحفاظ على استمراريتها ، والحيلولة دون وقوع اضطرابات اجتماعية وسياسية .

وإذا كان النظام المالي حاليا لا يخلق الثروة ، لأنه ببساطة ، اقتصاد غير حقيقى ، هو قيمة لا يقابلها أى جهد إنسانى البتة ، تنتفى معه القيمة المضافة ، حتى وإن كان يسهل عملية التمويل الاستثمارى ، فى المديين القريب والمتوسط ، لكن ما يلبث أن يتحول فى المدى البعيد إلى طاعون يفتك بالاقتصاد والمال .

ألا يعتبر هذا درسا نموذجيا كافيا للبلدان العربية والإسلامية ، يمكنها أن تستفيد منه وتفيد ؟ .

— ماذا تخسر هذه البلدان السالفة الذكر ، لو استرجعت أموالها من الخارج واستثمرتها فى البنيات الأساسية ، والتكوين والتدريب ، ومختلف المشاريع الإنمائية ؟!

- ماذا تخسر هذه البلدان ، لو تعمل على إلغاء نظام القروض بالربا ، وتقدم بديلا للغرب عسى أن تنهذب الرأسمالية ، وتصبح أقرب إلى الإنسانية منها إلى الوحشية؟! .
- ماذا تخسر هذه الأنظمة الحاكمة ، لو تعمل على إعداد مشروع متكامل مبنى على المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية ، وتقدمه للغرب في اجتماع المنظمة العالمية للتجارة نهاية العام 2009 بالدوحة ، كنموذج قابل للتطبيق؟! .

مراجع البحث:

1. المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة 25، دار الشروق، بيروت، لبنان 1986.
2. الاقتصاد، بول سامويلسون وآخرون، الطبعة 15، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .
3. تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة عبد الأمين شمس الدين، الدار الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1992.
4. الأزمات الاقتصادية العالمية (1986 _ 1989) ، ضياء مجيد الموسوي ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 1990 .
5. الاقتصاد الكلي، ساكر محمد العربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
6. الأسواق المالية، أمين عبد العزيز، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007.
7. أزمة بورصات جنوب شرق آسيا ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ملف الأهرام الاستراتيجي 1997 .
8. بورصة الأوراق المالية ، بين النظرية والتطبيق ، محمد صالح الحناوي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .
9. A. guillet : crise (s) asiatique (s). Leçon provisoires et premiers espoirs : in revue d'économies financier. juillet 1998.
10. IMF .W world economic out look. 1997
11. www.alarabonline.org .30.09.08
12. www.alkhalieej.ae.30/09/08

الهوامش:

- 1- محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2006، ص 130
- 2 - دانيال ارنود، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم ،ترجمة عبد الأمين شمس الدين ، الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1992 ، ص 163

- 3 - پول سامويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص585 بتصرف.
- 4 - نفس المرجع السابق، ص 592 بتصرف
- 5 - 30.09.2008www.alarabonline.org.
- 6- لقد انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 38%، عام 1932، مقارنة بسنة 1929، كما انخفض كل من حجم المبادلات والسعر العالمي بنسبة 25 و 60% على التوالي.
- 7- ضياء مجيد الموسوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (1986 - 1989)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 1990 ص92
- 8 - 10/10/09 - ww.aljazeera.net
- 9- 30/09/08 www.alkhalieej.ae /
- 10- لقد طالبت بهذا، كل من الصين، البرازيل، الهند، روسيا... الخ